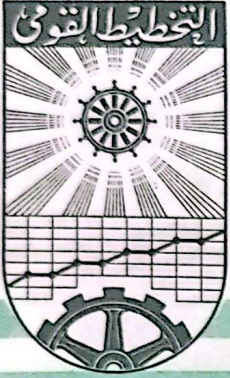


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (١٢٦١)

بعض الأساليب الكمية فى تقييم سياسات
التجارة الخارجية والنقد الاجنبى

+

اعداد

د . السيد عبد العزيز دحيه

يناير ١٩٨٠

التاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويات

• مقدمه

• اساليب استغلال الاراضى المستصلحة

اولا : التوزيع بالتمليك على صغار الزراع

- ١ - ١ - الانتاجية والانتاج
- ١ - ٢ - النواحي الاجتماعية لاسلوب تمليك صغار الزراع
- ١ - ٣ - مشاكل المنتفعين
- ١ - ٤ - الرؤية المستقبلية لاسلوب تمليك صغار الزراع

ثانيا : التوزيع بالتمليك على الخريجين

- ٢ - ١ - تنفيذ المشروع
- ٢ - ٢ - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمشروع
- ٢ - ٣ - الانتاج والانتاجية والتسويق
- ٢ - ٤ - النفاذ في التجربة
- ٢ - ٥ - تجربة توزيع عشرة افدنه على الخريجين لعام ١٩٨١
- ٢ - ٦ - تطوير اسلوب التوزيع على الخريجين

ثالثا : الاراضى المستغلة بواسطة الشركات الزراعية

- ٣ - ١ - الناحية الاجتماعية لاسلوب تخصيص اراضى للشركات الزراعية
- ٣ - ٢ - مشاكل الاسلوب
- ٣ - ٣ - مستقبل تخصيص اراضى للشركات الزراعية

رابعا : اسلوب البيع بالمزاد العلنى

- ٤ - ١ - النواحي الانتاجية
- ٤ - ٢ - تطوير نمط الاستغلال لاسلوب البيع بالمزاد

خامسا : مقارنة نمطي استفيدال الاراضي المستصلحة بواسطة الافراد والشركات

سادسا : اتجاهات الدولة المستقبلية للتصرف في الاراضي المستصلحة

- خاتمة وتوصيات
- مصادر

مقدمة :

تعانى مصر من اختلال العلاقة الارضية السكانية ، حيث يتجه باستمرار معدل ما يخص الفرد من السكان من الارض الزراعية الى التناقص ، فبينما كان نصيب الفرد من السكان نحو ٥٢٠ فدان عام ١٨٩٧ وصل الى نحو ١٦٠ فدان عام ١٩٧٩ .

وقد ادرك المجتمع منذ فترة طويلة العلاقة التي تربط بين الانسان والارض باحتبارها المورد الاساسى لاشباع حاجاته الضرورية ، لذا فقد كان هناك ضرورة ملحة لزيادة المساحة الارضية بأضافة مساحات جديدة من الاراضى المستصلحة الى الرقعة الزراعية فيما يسمى بالتوسع الافقى بهدف استزراعها وتنميتها واستغلالها بطريقة اقتصادية لتحقيق انتاج اوفر لقابلية الزيادة السكانية التي تقدر بأكثر من الضعف خلال ربع قرن .

ومن ثم يمكن ايجاز اهداف التوسع الافقى الذى يتم من خلال مشروعات استصلاح الاراضى فيما يلى :-

- ١- ادخال مساحات جديدة من الاراضى فى مجال الانتاج بما يؤدى الى زيادته لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء بما يؤدى الى تحقيق الامن الغذائى للمواطنين .
- ٢- توفير المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعى محليا بدل استيرادها ، وتصدير الفائض للخارج .
- ٣- توفير فرص العمل للاعداد المتزايدة من السكان .
- ٤- خلق نظام اجتماعى جديد ومتطور بالاراضى المستصلحة بتكوين مجتمعات متكاملة بها .

كذلك فان اسلوب استغلال الاراضى المستصلحة لذو تأثير مباشر على الانتاج والانتاجية كذلك على الوضع الاجتماعى فى الاراضى المستصلحة . فمثال ذلك استغلال الاراضى المستصلحة بواسطة الدولة والشركات العامة يحطيمها نمطا اقتصاديا واجتماعيا خاصا ، بينما استغلالها بواسطة الافراد والشركات الخاصة يحطيمها ايضا نمطا مفايرا وذو طبيعة مختلفة .

ولما كان الهدف من استعمال الاراضى هو تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية لصالح المجتمع ، لذا وجب التعرف على افضل او امثل انماط الاستغلال لتلك الاراضى المستصلحة بما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . لذا ، فانه يجب تحديد الهدف من استغلال الاراضى المستصلحة بوضوح دقة كافيان حتى يمكن تحديد انسب انماط الاستغلال بما يؤدى الى تحقيق هذا الهدف والاهداف . حيث انه يمكن وضع اكثر من هدف لهذه العملية ^(١) ، وتوسيع قاعدة الملكية وخلق فرص عمل ، او توسيع قاعدة الانتاج الكبير ، وايجاد قطاع زراعى رائد ، او خلق مجتمعات زراعية صناعية نعظم الانتاج من الموارد المستخدمة ، وايجاد قطاع زراعى حكومى يعمل على تحقيق اهداف الخططة الانتاجية فى القطاع الزراعى او جذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية للمساهمة فى التنمية الزراعية .

وقد تناولت دراسة سالده مونسو " الاراضى المستصلحة بين التوزيع والابقاء " ^(٢) -

وتلك الدراسة محاولة للتعرف على لكل انماط الاستغلال للاراضى المستصلحة للوصول الى افضلها تطورا لما سبق التعرف عليه من الدراسات السابقة .

فترة ما قبل ١٩٥٢ :

حيث يمكن ان تقسم الى مرحلتين ، الاولى السابقة على بداية القرن العشرين ، لايتوافر عندها معلومات . اما المرحلة الثانية مع بداية القرن العشرين وحتى ١٩٥٢ ، حيث تميزت بنشاط القطاع الخاص والحكوى فى عمليات الاستصلاح ، وقد ساعد على ذلك تنفيذ مشروعات الري النهري خلال تلك المرحلة . وقد قامت الدولة خلال تلك المرحلة (١٨٨٢ - ١٩٥٢) باستصلاح نحو ٢٠٠ الف فدان ، اما شركات القطاع الخاص (شركة اراضى البحيرة شركة اراضى ابوقير) فقد استصلحت نحو ١٠١ الف فدان ، هذا بالإضافة الى ما قام كبار الملاك باستصلاح من اراضى وسمه الى املاكهم وهو غير محدد المساحة .

ومن ثم تبلغ جملة المساحة المستصلحة خلال تلك المرحلة نحو ٤٠١ الف فدان . وهنا تجدر الاشارة الى فلسفة الاستصلاح خلال تلك الفترة . فرغم عدم وجود فلسفة معلنة او ظاهرة

(١) مركز دراسات واستشارات التنمية العربية (كارساك) - دراسة عن استصلاح الاراضى - اغسطس ١٩٨٠ - ص ١٣ .

(٢) عادل السيد كمان طالعت " الاراضى المستصلحة بين الابقاء والتوزيع - بحث دبلوم معهد التخطيط القومى - ١٩٨٠ .

الا ان مفهوم الملكية الخاصة هو الذى كان سائدا وعدم وجود اى هدف اجتماعى لعملية الاستصلاح . ولكن لا يمكن انكار الهدف للاقتصادى والنظرة البعيدة للقائمين على شئون الاقتصاد فى تلك الفترة ، فرغم ان النسبة الارضية السكانية (٥٢ . ٥٠ فدان) كانت مرتفعة ومطمئنة الا ان الحاجة الى الاستصلاح لمواجهة المستقبل كانت واضحة لدى ادارة الاقتصاد القومى . وخلال تلك المرحلة فان متوسط الاستصلاح السنوى يبلغ نحو سبعة آلاف فدان ، وسنجد ان هذه النسبة لا بأس بها فى ضوء حجم السكان ووفرة الارض الزراعية ، وقلة الامكانيات وانخفاض المستوى التكنولوجى فى الاستصلاح .

فترة ما قبل الخطة (١٩٥٢ - ١٩٦٠) :

عينت الدولة خلال تلك الفترة بالعمل على زيادة الرقعة الزراعية . ولما كانت المياه هى العامل المحدد لعمليات التوسع الزراعى ، فقد تقرر اقامة السد العالى ، بهدف توفير المياه لنحو ١٣ مليون فدان جديدة بالاضافة الى تحويل نحو ٩٧٣ر٤ الف فدان من رى الحياض الى الرى الدائم .

وكانت اهم الاجهزة التى باشرت العمل خلال تلك الفترة هى ، هيئة مديرية التحرير ، الهيئة العامة لاستصلاح الاراضى ، الهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف ، هيئة تعمير الصحارى وقد استصلحت هذه الهيئات خلال تلك الفترة نحو ٧٩٩ الف فدان ، وبمعدل نحو ١٠ آلاف فدان سنويا .

فترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) :

خلال هذه الفترة تم وضع خطة استهدفت استصلاح مساحة ٧٢٣ر٤ الف فدان . وقد تم خلالها استصلاح نحو ٥٣٦ر٤ الف فدان تمثل نحو ٧٤% من المستهدف . وبمتوسط سنوى نحو ١٠٧ر٢ الف فدان .

فترة الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) :

حيث استهدفت الخطة الثانية استصلاح مساحة ٧٥٠ الف فدان . وبمعدل سنوى نحو ١٥٠ الف فدان لاستيعاب مخزون مياه السد العالى الذى بدأ يفيض عام ١٩٦٧ . ولكن نظرا

لما طرأ من ظروف انخفاض معدل الاستصلاح لوصول اجمالي ما تم استصلاحه خلال تلك الفترة نحو ٢٢٥ الف فدان .

وصفه عامه فان اجمالي ما تم استصلاحه منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٧١ يبلغ نحو ٩١٢ الف فدان ، استزرع منها نحو ٧٧٧ الف فدان ، كما يتضح من جدولي (١) و (٢) .

جدول (١) اجمالي المساحة المستصلحة موزعة على السنوات والهيئات بالالف فدان

البيان السنة	الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	الجهاز التنفيذي للشركات الصحراوية	البور المتخليل مناطق الاصلاح الزراعي	الجملة
قبل الخطة	٧٤٥	٤٣	-	٧٨٨
٦٠/٦١	٦٥	١٢٤	٩٣	٢٨٢
٦١/٦٢	٦١٠	١٦٥	١١٩	٨٩٤
٦٢/٦٣	٨٩٨	١٩١	١٣٥	١٢٢٤
٦٣/٦٤	١١٦٩	٢٠٥	٢٢٠	١٥٩٤
٦٤/٦٥	١١٧٠	١٥٠	٥٠	١٣٧٠
جملة الخطة الاولى	٣٩١٢	٨٣٥	٦١٧	٥٣٦٤
٦٥/٦٦	٤٩٧	٥٤٩	١٥٠	١١٩٦
٦٦/٦٧	٤٦١	١٠٠	٠٠٠	٥٦١
٦٧/٦٨	٣٤٠			٣٤٠
٦٨/٦٩	٤٥١			٤٥١
٦٩/٧٠	٢١٠			٢١٠
جملة الخطة الثانية	١٩٥٩	٦٤٩	١٥٠	٢٧٥٨
٧٠/٧١	٢١٠			٢١٠
اجمالي عام	٦٨٢٦	١٥٢٧	٧٦٧	٩١٢

المصدر وزارة استصلاح الاراضي - الادارة العامة للتخطيط (بيانات غير منشورة) .

جدول (٢) تطور مساحات الاستزراع من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٢

(بالالف فدان)

البيان	السنوات			ما قبل الخطة الاولى		الخطة الثانية	الجملة
	٦٠/٥٢	٦٥/٦٠	٧٠/٦٥	٧١/٧٠	٧٧/٧١		
تعمير الصحارى (استزراع)	٦٣,٤	١٩,٧	٢١٧,١	٣٩,٩	٦٤	٥٨١,٤	
تعمير الاراضى	٣,٧	٧٠,٩	٥٥,٢			١٢٩,٨	
البور والتخلل (الاصلاح)		٥٣,٤	١٢,٨			٦٦,٢	
الاجمالى	٦٧,١	٣٢١,٣	٢٨٥,١	٣٩,٩	٦٤	٧٧٧,٤	

٤ المصدر صلاح العبد (دكتور) التنسيب المتكاملة بالاجتمعات الريفيه الجديدة فى مصر دار التعاون عام ١٩٧٨ ص ٥٤ .

ومن البيانات السابقة يتضح ما يلى :-

- ١- متوسط مساحة الاستزراع السنوية خلال فترة ما قبل الخطة نحو ٧ آلاف فدان .
- ٢- متوسط مساحة الاستزراع السنوية خلال الخطة الخمسية الاولى نحو ٦٤ ألف فدان بما يمثل ٩ اضعاف ما كان عليه قبل الخطة وهذا يتفق مع زيادة معدل استصلاح الاراضى طوال هذه الفترة .
- ٣- متوسط مساحة الاستزراع خلال الخطة الخمسية الثانية نحو ٥٧ ألف فدان سنويا بما يمثل ٨٩% من معدل الخطة الاولى ويرجع ذلك لظروف الاخذ بنظام اقتصاديات الحرب فى مجال التخطيط القومى للتنمية الشاملة .
- ٤- معظم مساحة الاستزراع والبالغ قدرها ٥٨١,٤ ألف فدان كانت فى حوزة ثلاثة هيئات وهى هيئة مديرية التحرير والهيئة العامة للدائمة لاستصلاح الاراضى وهيئة التنمية والتعمير وأشرف على أعمال هذه الهيئات ماليا وفنيا واداريا المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى حيث تم التنسيق فيما بين الهيئات الثلاث بما يحقق الاهداف التخطيطية

لكل هيئة في اطار الخطة العامة ٠٠ ثم ادمجت هذه الهيئات عام ١٩٦٦ في كيان نوعي وهو المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضي المستصلحة .

اساليب استغلال الاراضي المستصلحة :

بعد اتمام عملية استصلاح الارض فإنه يتم التصرف فيها لاستغلالها وفقا لاي من الانماط

التالية :

- ١- التوزيع بالتمليك لصغار المزارعين .
- ٢- التوزيع بالتمليك لخريجي الكليات والمعاهد الزراعية العالية والمتوسطة .
- ٣- تخصيص مساحات مجتمعة تأسست عليها شركات زراعية حكومية .
- ٤- مساحات تباع بالزاد العلني .

أولا : التوزيع بالتمليك على صغار المزارع :

يمكن تقسيم هذا الاسلوب الى مرحلتين ، المرحلة الاولى وهي حتى عام ١٩٧٥ ، ثم المرحلة الثانية منذ عام ١٩٧٧ حتى الان .

في المرحلة الاولى ، كان يتم اختيار صغار المزارعين من القرية او قرى المحافظة بناء على بحث اجتماعي تلوجر لهم مساحات من ٢-٦ فدان في مناطق الاستصلاح تبعا لحجم الاسرة ونوعية الارض لفترة لا تقل عن ٣ سنوات تمهيدا للتمليك لمن اثبت قدرته والوصول بأرضه الى الحدية الانتاجية . ويتم التملك على عدة سنوات حسب البرامج الموضوعه ، انتهت بتمليكهم جميعا عام ١٩٧٥ وفقا للقرار الوزاري رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٧٥ .

وقد بلغ عدد المالكين حتى عام ١٩٧٥ نحو ٤٨٦١٤ أسرة من صغار المزارع في مساحة قدرها ٢١٣٠٣٠ فدان . وذلك في المناطق الموضحة في جدول (٣) . وقد كان الهدف من تملك صغار المزارع هو :

- تحويل قدر من العماله الزراعية والعماله الموسمية الى مزارعين .
- تقليل الضغط على المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية .

• ايجاد مجتمعات زراعية متطورة وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا .

وقد ساعدت الدولة المنتدبين ، حيث قامت بتأسيس الجمعيات التعاونية للمنتدبين التي بلغ عددها نحو ١٢٩ جمعية ، يضمها عدد من الجمعيات المشتركة . واقامت الجمعية العامة للاراضي المستصلحة لتشرف على البنيان التعاوني ، وتضم جميع الجمعيات التعاونية بالاراضي المستصلحة ، وتعمل على توفير التسليف ، والتأمين ، والارشاد ، والالات ، والمستلزمات والتسويق . واقامت صندوق الثروة الحيوانية لامداد الزراع بالمواعى المحسنه .

كما انشئت الدولة نحو ١١٣ جمعية لتنمية المجتمع بتلك المناطق للرعاية الاجتماعية .

١٠١ . الانتاجية والانتاج :

حيث لا توجد دراسات مفصلة لسرعة التربة للمساحات الموزعه الا انه يمكن تحديد ها

على النحو التالي :

- أ - اراضي رطبة بمناطق شمال وجنوب الصحير والصحري ومصر الوسطى ومصر العليا واراضي منطقتي النهضة ومربوط .
- ب - اراضي طينية بمناطق سان الحجر والحامول والضمور وشالما وهي من النوع الطيني الملحي القلوي .
- ج - اراضي جيرية وتشمل معظم مساحات منطقتي النهضة ومربوط .

ومن واقع درجات انتاجية المساحات الموزعة على المنتدبين وقت الاستلام تبين ان مساحة الاراضي الحديه نحو ١١٩٢١٦ فدان تمثل ٥٦% من جيلة الاراضي الموزعه ، والاراضي تحت الحديه نحو ٤٧١٠٨ فدان تمثل ٢٢% ، اما الاراضي البور والضعيفه فهي نحو ٤٦٢٠٦ فدان تمثل ٢١% من اجمالي المساحة الموزعه والبالغة نحو ٢١٣٠٣٠ فدان (١) .

(١) عادل السيد كمال طلعت - " الاراضي المستصلحة بين التوزيع والابقاء " - بحث د بلسم معهد التخطيط القومي - ١٩٨٠ - ص ١٢ .

واستمرت المساحة المنزوعة من الاراضى الموزعة فى التزايد عام بعد آخره فقد كانت نحو ١٣٦ الف فدان عام ١٩٧٧/٧٦ وصلت لنحو ٢٠٩ الف فدان عام ١٩٧٩/٧٨ واذلك للسدوره الشتويه . اما الدوره الصيفيه فقد تزايدت مساحتها من نحو ١٣٨ الف فدان الى نحو ٢١٢ الف فدان خلال نفس الفترة . .

وقد اخذت انتاجية الفدان نفس الاتجاه التصاعدي من مختلف الحاصلات مما يعنى تحسن فى خواص التربة . كذلك بالنسبة لباقي مستلزمات وعوامل الانتاج فى تلك المناطق ، كما يتضح من جدول (٤) .

جدول (٣) - توزيع المساحات المملوكة لصغار المزارعين تبعا للمنطقة والمحافظه حتى عام ١٩٧٥

المنطقة	المحافظة	المساحة لكلية/فدان عدد المنتفعين
سان الحجر	شرقية / دقهلية / اسكندرية	٣١٨٧٢
وسط الدلتا	كفر الشيخ / دقهلية	٧٦٦٤٨
النهضة	اسكندرية / بحيرة	٣٩٠٦٠
مريوط	اسكندرية	٥٧٧٤
شمال التحرير	اسكندرية / بحيره	٢٤٨٠
جنوب التحرير - التحدي	بحيره	١٢٧٧٠
مصر الوسطى	فيوم / بنى سويف / اسيوط	١١٠٤٢
مصر العليا	سوهاج / قنا / اسوان	٣٢٣٨٤
جبله	-	٢١٣٠٣٠

المصدر: الجمعية التعاونية العامة للاراضى المستصلحة - التقرير السنوى - ١٩٧٩ - ص ١٢ .

جدول (٤) - متوسط انتاج الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية
في الاراضي المملوكة لصغار الزراع

السنة	اهم محاصيل الدوره الشتوية	اهم محاصيل الدوره الصيفية	الزراعية
١٩٧٧/٧٦	قمح / اردب	شعير / اردب فول / اردب قطن / قنطار ارز / طن	فول سوداني / اردب ذرة شامية / اردب
١٩٧٨/٧٧	٥٧	٤٥	٢٣
١٩٧٩/٧٨	٥٨	٥	٢٧
١٩٧٩/٧٨	٦	٥٣	٣٥

المصدر : بيانات التقارير السنوية للجمعية العامة للاراضي المستصلحة عن سنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

٢٠١ النواحي الاجتماعية لاسلوب تملك صغار الزراع :

معظم الاراضي التي تم التملك فيها هي اراضي متاخمة لمحافظة الجمهورية ، وقد كونت مجتمعات جديدة في تلك الاراضي في قرى فرعية ورئيسية ، وانشئت المساكن المتنوعة حسب الغرض منها . ويمكن القول ان تلك القرى استوعبت في بدايتها نحو ١ مليون مواطن ، وبمعدلات النمو السكاني الساربه ، فان حجم السكان قد وصل الى نحو اربعة اضعاف اي نحو مليون نسمة حاليا .

ومن هذا العدد يحمل في الزراعة جانب منه ، والباقي في فروع النشاط المختلفة المحيطة بتلك الاراضي (شركات الاستصلاح ، محطات الكهرباء ، شركات رصف الطرق ، الخدمات ، ...) .

وقد اجريت دراسة سكانية بمعرفه المركز الدولي للتنمية الريفية على قرية الجزائر الواقعة بمنطقة مربوط الزراعة ، حيث كان عدد المتفعين نحو ٤٠٠ منتفع وتعداد السكان نحو ٢٠٠٠ نسمة ، وقد بلغ عدد السكان حاليا نحو ٨٠٠٠ نسمة مقيمين بالقرية ، يحمل بالزراعة

نحو ٢٥% منهم والباقي بفروع النشاط المختلفة ، وقد قاموا بتطوير مساكنهم لتواجه الزيادة السكانية .

٠٣٠١ وقد واجه المنتفعين عد يد من المشاكل لعمل اهما :

- ١- المشاكل المتعلقة بنوعية الارض الموزعة ، حيث قسم ما يخص المنتفع الى ثلاث قطع حديه وتحت حديه وبور ، وتبعد كل منها عن الاخرى مسافات قد تصل الى ٤ كيلو مترات ، مما اثر على كفاءة عمل المنتفعين وقد ترك بعضهم القطع البور على حالتها او تصرف فيها بالبيع او حولها الى مزارع سمكية .
- ٢- بعض المشاكل المتعلقة بالرى والعرف ، وخاصة الرى بالماكينات وعدم وفرتها او قدمها ، مع عدم تطهير العصارف العمومية وانخفاض طاقتها الاستيعابية مما أدى الى ارتفاع مستوى الماء الارضى فى بعض المناطق ، كمنطقة الحامول ، والنصور ، شالما .
- ٣- المشاكل التسويقية نظرا لان جانب كبير من المزارعين ينتجون الخضار مع عدم وجود تنظيم مسئول عن عملية التسويق فى تلك المناطق وبعد ها وصعوبة مواصلاتها عن مناطق الاستهلاك ، مما أدى الى وقوع المنتجين فى حيزه سهله للوسطاء .
- ٤- المشاكل المتعلقة بنقص الخدمات الاساسية ، كالتعليم والصحة والكهرباء ومياه الشرب ، مما يدفع بعض المنتفعين الى هجرة الاراضى الجديدة والعودة الى موطنهم الاصلى .

٠٤٠١ الرؤية المستقبلية لاسلوب تملك صفار المزارع :

- يعد هذا النقط من الانشطة الاساسية لتوسيع قاعد الملكية الزراعية ، وتحويل العمال الزراعيين الى ملاك ، ووضع الارض الزراعية فى ايدى زراع حقيقيين ، بالاضافة الى ما له من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية اخرى . لذا فان مع ضرورة استمرار هذا النمط والتوسع فيه ، فلا بد من مراعاة بعض الجوانب حتى تقل سلبياته وتزداد ايجابياته والتي منها :
- ١- عملية اختيار صفار المزارعين والعمال الزراعيين لتمليكهم لا بد ان تتم بدقة كافية ويتاح لها مدى زمنى مناسب لاجرائها . كان تدريس الحالة الاجتماعية والاقتصادية

- والصحية لهؤلاء الاشخاص وترتب اولوياتها فى جدول لكل منطقة او محافظة ، بحيث يمكن استخدامها عند توفر الارض للتطبيق .
- ٢- اما بالنسبة لحجم الحيازة التى تملك للفرد فيجب ان يؤخذ فى الاعتبار العائد الاقتصادى المتحقق منها بحيث يكفل مستوى معيشى لائق (مناسب) للمزارع وعائلته ، وذلك يستلزم اخذ عدة عوامل فى الاعتبار عند تحديد حجم المساحة الموزعة والتى منها : القرب او البعد عن المدن ، فكلما قربت من المدن تقل المساحة الموزعة وذلك لامكانية زراعة الخضار وتصويتها فى المدن ، كذلك نوعية التربة فى الاراضى الجيدة تقل المساحة الموزعة والعكس .
- ٣- بالنسبة لتقسيم الاراضى المملوكة الى وحدات فيجب ان يراعى تجانسها ، وتملك الارض مقسمة الى وحدتين او ثلاث تبعاً لادوره وبشرط الاتبعاد الصافى بين القطع وبعضها لعدم ارهاق المزارعين وتشتيت جهودهم ، ورغم ذلك فانه قد يكون من الاجدى ان تقتصر المساحات الموزعة على قطعة واحدة لكل ملك ما امكن ذلك .
- ٤- بالنسبة لاسلوب تسديد ثمن الارض ، فمن الضرورى ان يعطى المبتاع فترة سماح مناسبة وذلك نظراً لاحتياجه للموارد المالية فى سنوات الاستغلال الاولى ، ويقسم الثمن على عدة سنوات وبأسلوب وحجم مناسب لقدرة المزارع وطبيعة الارض ونوع الاستغلال على تلك الارض . وتسلم سندات التملك بعد سنة متى ثبت جدية المزارع وقدرته ، لما لذلك من آثار نفسية على المزارع .
- ٥- يجب الاهتمام ببرامج التوطين فى تلك المجتمعات الجديدة بحيث يتضمن النواحي الاجتماعية والنفسية للملاك الجدد حتى تصبح تلك المناطق مناطق جذب للمكان لضمان استمرارهم بها والتسك بالارض الجديدة ، وذلك يتأتى عن طريق ترفيق الخدمات بتلك المناطق وجمعيات الرابطة الاجتماعية .
- ٦- ظهرت فى بعض تلك المناطق ظاهرة التنازل للغير عن الارض المملوكة ، واسباب ذلك عديدة ، ولكن لم يكن هناك اى اجراء من الجمعيات المسؤولة سوى مفاوضة الثمن على وادعى اليد الجدد والبيع لهم . ولهذا الظاهرة خصائص ومشكلات قد

تضر بالاسلوب بأكمله . لذا فمن الضروري وضع ضوابط فى صوره قوانين تمنع تماما
التنازل عن الارض واذا حدث تعود ملكيتها للدولة . مع منع الاستخدام الغير زراعى
للارض المملكه او البناء عليها .

ثانيا : التوزيع بالتمليك على الخريجين :

بدأ اتباع هذا الاسلوب ولاول مره عام ١٩٣٩ ، وذلك عندما قامت مصلحة الاملاك
الاميرية بتوزيع ٤٢٩٤ فدان بتفتيش بيلا وكفر الاطرش على ١٢٤ خريج من الكليات والمدارس
الزراعية المتوسطة ، وفى عام ١٩٤٤ وزعت مساحة ٣٩٣٨ فدان بتفتيش كفر الاطرش على
١٠٦ خريج . وفى عام ١٩٤٨ وزعت مساحة ٥٥١٨ فدان بتفتيش كفر سعد ودسوق على ١٥٢
خريج ، وعلى ذلك فتكون جمع المساحة الموزعة سابقا نحو ١٣٧٥٠ فدان على ٣٨٢ خريج
تقع جميعها فى مناطق شمال الدلتا ، وقد خصص لخريجي الكليات الزراعية نحو ٤٠ فدان ،
ولخريجي المتوسط نحو ٣٠ فدان ، وقد توقف الاخذ بهذا الاسلوب بعد ذلك .

وفى ٢٧ اغسطس ١٩٧٥ وافق مجلس الوزراء على خطة للتصرف على الاراضى
المستصلحة لتوزيع مساحة ٣٣٥٠٠ فدان على خريجي الكليات والمعاهد الزراعية العاليه
والمتوسطة . وذلك بهدف الاستفادة بخبرة الخريجين فى تطوير ورفع كفاءة الانتاج الزراعى ،
وتحقيق تكامل زراعى صناعى ، وتكوين مجتمعات جديدة تخفف الضغط السكانى داخل الاراضى
القديمة ، كذلك تخفيف الضغط على الجهاز الوظيفى فى الدولة .

وقد صدر القرار الوزارى رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٦ المتضمن قواعد وشروط الانتفاع
للخريجين والذي نص على ان تكون معدلات التوزيع ٣٠ فدان للمؤهل العالى ، ٢٠ فدان
للمؤهل المتوسط .

١٠٢ تنفيذ المشروع :

نفذ المشروع على عدة مراحل ، حيث خصصت مساحة ٣٣٦٩٦ فدان للتوزيع . وقد
بلغت نسبة المساحة المسلمة نحو ٧٣% من اجمالى مساحة المشروع ويرجع ذلك الى عدم

تسلم بعض الخريجين للاراضى المخصصة لهم لاسباب متباينه . كما يتضح من جدول (٥) .

نوعية الارض :

يغلب على الاراضى الموزعه التربة الرملية حيث تقع فى مناطق النهضة ، والحامول ،
وصان الحجر ، التحدى ، ومصر الوسطى .
فمن المساحة التى وزعت والبالغة نحو ٢٤٧ ألف فدان تمثل التربة الرملية نحو ٦١% ،
والتربة الجيرية نحو ٢٧% ، والتربة الطينية نحو ١١% . ومن حيث الانتاجية ، فقد
بلغت نسبة مساحة الاراضى الحديدية نحو ٣% ، والاراضى تحت الحديدية نحو ٢٦% ،
والاراضى البور نحو ٤٣% . كما يتضح من جدول (٦) .

وتروى هذه المناطق بطريقتين ، الرى السطحى سواء بالراحة او بالرفع ويشمل جميع
المناطق عدا منطقة التحدى . والرى بالرش ويتركز فى منطقة التحدى فقط . وبالنسبة لتوزيع
المياه فهى اما مياه نيلية وهى الغالبة ، واما مياه مخلوطة (نيلية مع مياه مصارف) وتستخدم فى
منطقة الحامول وصان الحجر والنهضة .

وبالنسبة للتحويل الذى يتم من جانب الدولة للخريجين ، فقد صدر القرار الوزارى
رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٦ متضمنا منح بعض التيسيرات الخاصة للخريجين لمساعدتهم خلال
السنوات الاولى للاستغلال الزراعى ، وقد تضمن :

- ١- قيام الشركات الزراعية التى يقع المشروع فى دائرتها خلال السنة الاولى بخدمة الارض
وتوفير المياه وصرف وستلزمات الانتاج وتحصيل قيمتها من ثمن المحاصيل المنتجة .
- ٢- منح كل خريج سلف اعاشة ، وسلف بناء للمساكن والحظائر ، وسلف تحسين تربية
للاراضى البور والضعيفة تقسط مع ثمن الارض .
- ٣- توفير الدعم للجمعيات التعاونية .
- ٤- يتولى صندوق الثروة الحيوانية توزيع ٨ رؤوس لخريج المؤهل المالى ، ٥ رؤوس لخريج
المؤهل المتوسط يقسط ثمنها على خمس سنوات .

جدول (٥) - المساحة المقررة توزيعها والموزعه وعدد الخرجين

المنطقة	المساحة المقررة (ف)	المساحة الموزعة (ف)	النسبة %	عدد الخرجين
النهضة	٧٥٧٤	٦٧٩٠	٨٩,٧	٢٣٩
الحامول	١١٧٠	١٠٤٩	٨٩,٦	٤٤
سان الحجر	٢٥٩٣	١٧٧٤	٦٨,٤	٦٨
التحدى	١٨٨٠٦	١٣٣٧١	٧١,١	٥٦٧
مصر الوسطى	٣٥٥٣	١٦٩٩	٤٨	٩٧
الجملة	٣٣٦٩٦	٢٤٦٨٣	٧٣,٢٠٣	١٠١٥

المصدر:

المركز الدولى للتوطين والتنمية الريفيه - د راسه وتقييم مشروع توزيع الاراضى على الخرجين - ١٩٨٠ - (بيانات مجمعه) .

جدول (٦) - تصنيف التربه ودرجات انتاجيتها عند الاستلام

المنطقة	تصنيف التربه			درجات الانتاجية		
	طينى	جبرى	رملى	حدى	تحت حدى	بمور
	فدان %	فدان %	فدان %	فدان %	فدان %	فدان %
النهضة	-	٦٧٩٠	-	٢١٣٩	٣١٥	١٧٩٤
الحامول	١٠٤٩	-	-	٣٥٢	٣٣٥	٢٧٤
سان الحجر	١٧٧٤	-	-	٥٨٣	٣٦٨	٤٦٥
التحدى	-	-	١٣٣٧١	٣٩٣٨	٢٦٥	٣٥٧٨
مصر الوسطى	-	-	١٦٩٩	٤٧٦	٢٨	٥٤٩
الجملة	٢٨٢٣	٦٧٩٠	١٥٠٧٠	٧٤٨٨	٦٥٧٠	١٠٦٢٥
النسبة المئوية	١١,٤	٢٧,٥	٦١,١	٣٠,٣	٢٦,٦	٤٣,١

المصدر:

المركز الدولى للتوطين والتنمية الريفيه - مصدر سابق .

وقد بلغت قيمة القروض النقدية الممنوحة للخريجين حتى عام ١٩٨٠ نحو ٦٣٣ مليون جنيه ٥ وجارى صرف مبلغ نحو ٢٣٩ الف جنيه كباقي السلف المقرره ٠ وقامت الجمعية الماصة بصرف قروض للجمعيات لمشروعات الميكنة والمشروعات الانتاجية الزراعية بلغت نحو ٤٦٤ الف جنيه ٠ كما قام صندوق الثروة الحيوانية بتوزيع ٥١٩٩ رأس من الابقار الهلدى والفريزيان والخليط حتى اكتوبر ١٩٨٠ ٠

٢٠٢ ٠ دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاسلوب تملك الخريجين :

قام المركز الدولى للتنمية الريفية التابع لوزارة استصلاح الاراضى بأجراء دراسة مفصلة لتقييم مشروع توزيع الاراضى المستصلحة على الخريجين ٠ وتم اختيار عينة البحث بالطريقة الطبقيّة المشوائية حيث شملت ١٧٤ خريج بنسبة ١٧% من جملة المنتفمين بالمشروع ٠ منهم ١٠٨ خريج مؤهل على تمثل ٢٠٥% ٠ ٦٦ خريج مؤهل متوسط تمثل ١٤٥% من جملة المنتفمين بالمشروع ٥ موزعين على المناطق المختلفة ٠ وقد اوضحت الدراسة النتائج التالية :

- تمثل العمالة بالمجتمع نحو ٣٠% من الحجم الكلى للسكان ما يبرز ظاهرة الاعالة ٠
- يتصف المجتمع بصغر حجم الاسره حيث تبلغ ٥٦ فرد فى المتوسط ٥ ومتوسط الانجاب للزوجه ٢٫٨ فردا ٠
- يفضل افراد المجتمع الاقامة فى قرى مركزية تتوفر فيها الخدمات الاساسية ٠

٣٠٢ ٠ والنسبة للانتاج والانتاجية :

- ازادات الاراضى الحديه بنسبة ١١٣% ٠
- ارتفعت مساحة الاراضى تحت الحديه عن ذى قبل بنسبة ١٨٣% ٠
- انخفضت الاراضى البور بنسبة ٢٩٦% عما كانت عليه ٠
- اتبعت اساليب حديثة فى الزراعة وانتقاء المحاصيل وتعاقبها ٠
- مثلت محاصيل الاعلاف نحو ٤٤% من جملة المساحة ٠
- والمحاصيل الحقلية مثلت نحو ٣٣% ومحاصيل الخضرنحو ٧% ٥ ونحو ١٠% لمحاصيل الفاكهة ٥ اما النباتات الطبيية فمثلت نحو ٦% من جملة المساحة ٠

زادت انتاجية الفدان من مختلف المحاصيل خلال الفترة من عام ١٩٧٧ الى ١٩٧٩ حيث كانت الزيادة في الإنتاجية نحو ٥٠% للقطن ، ٤٠% للذرة ، ٨٠% للفول السوداني ، ٥٠% للقمح ، ٤٠% للشمير ، ٥٠% للبصل . كما يتضح من جدول (٧) .

اما بالنسبة للإنتاج الحيواني فقد اتجه الخريجين الى شراء ماشية بالاضافة الى ما يوزع عليهم من صندوق الثروة الحيوانية ، كذلك التخلّص من بعض الحيوانات المنخفضة الكفاءة وكانت نسبة الحيوانات المشتراة الى الموزعة نحو ٥٠% ، كما ازدادت قيمة المنتجات

الحيوانية .

التسويق التعاوني :

يعتبر التسويق عملية اساسية ومكمله لعملية الإنتاج ، حيث لا قيمة للإنتاج بدون تسويقه . ويعتبر التسويق التعاوني نظام امثل للحد من الوسطاء وتحقيق عائد افضل للمنتج بأقل تكلفة تسويقية مما ينعكس بالتالي على اسعار المستهلك .

وتخضع محاصيل القطن والارز والفول السوداني والبصل لنظام التسويق التعاوني الذي يصدر بشأنه سنويا قرار من وزير الزراعة . وتقوم الجمعية العامة للاراضي المستصلحة بصفقتها عضو في اللجنة العليا لتسويق هذه المحاصيل وكمثل لمنتجي الاراضي المستصلحة بالتعاقد مع الشركات المختصة بتسويق محاصيل الجمعيات التابعة لها ، وصرف مقدم الثمن ، والاشرفاء على اعمال الفرز والتحكيم والتسليم ونقل المحصول وتسويبه ثمه وسداد الرسوم التسويقية ونقاسا للنظام وصرف الفائض للجمعيات .

اما باقى المنتجات فيقوم الخريجون بتسويقها بأنفسهم كالخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية . ويبدى المتعاملين مع هذا النظام عدم ارتياحهم لتعقيد الاجراءات وانخفاض الاسعار ، واختصاصه بمحاصيل معينة هي المحاصيل التقليدية دون باقى المحاصيل التي يقومون حاليا بالتوسع فى انتاجها .

كما ان هناك رغبة في اتباع اسلوب التعاقد المباشر بين المنتجين وشركات التصدير والهيئة العامة للإنتاج التعاوني .

جدول (٧) - تطور معدلات الانتاج لاهم المحاصيل في اراضي
الخريجين خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩

البيان المنطقة	السنوات	محاصيل صيفية		محاصيل شتوية						
		قطن قنطار	أرز طن	فول سودانى أردب	اذرة أردب	تقدير قيمه خضروات ناتجه جنيه	قمح أردب	شعير أردب	بصل طن	تقدير قيمة خضروات ناتجه جنيه
الحامول	١٩٧٧	٣ر	٨ر	٥						٨٠
	١٩٧٨	٣ر٢	١ر٢	٦		١٠٠	٤			١٠٠
	١٩٧٩	٤ر٥	١ر٨	٧		١٢٠	٥			١٥٠
سان الحجر	١٩٧٧	١ر٧	٧ر			٨٠	٤			١٢٠
	١٩٧٨	٢ر٢	١ر٠			١٠٠	٥			١٥٠
	١٩٧٩	٣ر٣	١ر٥			١٢٠	٦			١٥٠
النهضة	١٩٧٧			٦		١٠٠	٤	٤		١٠٠
	١٩٧٨			٧		١٥٠	٥	٥		١٥٠
	١٩٧٩			٨		٢٠٠	٦	٥ر٥		٢٠٠
التحدى	١٩٧٧		٣			٨٠	٢	٢	١	٣
	١٩٧٨		٥			١٢٠	٣	٣	١ر٥	٣ر٥
	١٩٧٩		٧			١٥٠	٤	٤ر٥	٢	٤
مصر الوسطى	١٩٧٧									
	١٩٧٨		٥			١٣٠	٣	٤	١	٤
	١٩٧٩		٦ر٥			١٥٠	٤	٥	١ر٥	٤ر٥

المصدر:

المركز الدولى للتوطين والتنمية الريفية - "دراسة وتقييم مشروع توزيع الاراضى على الخريجين" -
مصدر سابق - ص ٩٥ ٩٦٦

٠٤٠٢ . النقائص فى التجربة التى أوضحتها الدراسة :

أوضحت الدراسة السالف الإشارة إليها عن افتقار جميع مناطق الخريجين لكثير من مرافق الخدمات الأساسية والضرورية اللازمة لتكوين المجتمع الجديد والتي تعمل على استقرار السكان الجدد فيه . حيث لم يحدد المشروع شكل الاقليم ، هل سيكون على هيئة قرى متجاورة ، المساكن كالنمط المادى ؟ ام مساكن متناشرة مقامه فى المزارع كالنمط الاوربي ؟ . هذا بالإضافة الى عدم توفر مصادر مياه الشرب ، والوحدات الصحية ، والطرق والمواصلات والكهرباء ، كما ان هناك مشاكل متعلقة بنوعية التربة كزيادة المساحات البور ، ووجود التربة الصخرية ، والصماء ، والاراضى شديدة القلوية . كذلك هناك مشكلات عديدة متعلقة بالرى والصرف لا يبد من ايجاد الحلول لها لاستمرار التجربة ونجاحها . وذلك يتأتى عن طريق مناقشة مشاكل كل منطقة مع المستفيدين ، ايضا لا بد من اعطاء دفعة لقطاع الثروة الحيوانية فى هذه التجربة باختيار السلالات وتوفير القروض والخدمات البيطرية واجهزة التصويب .

كما اوضحت الدراسة ان اكثر الخريجين نجاحا هم اكثرهم خبرة ومقدرة مالية .

٢-٥ . تجربة توزيع عشره افدنه على الخريجين لعام ١٩٨١ :

بدأت هذه التجربة نظام ١٩٨١ ، بأن تم اختيار مساحات من اراضى الاستصلاح التابعة للشركات الزراعية القائمة والمناخمة لمدينة الاسكندرية ومدينة العامرية لتوزيعها بهدف التمليك على شباب الخريجين . وقد تم اختيارهم طبقا لشروط معينة وجرى تدريتهم على عمليات الاستصلاح والاستزراع والتعمير والميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى والانشطة الاخرى لمدة ستة شهور ، بدأت فى اول يناير عام ١٩٨١ ، تلى ذلك توزيع الارض على من ثبتت كفاءته فى التدريب اعتبارا من اول يوليو من نفس العام وسعدل عشرة افدنة لكل خريج .

وأهداف المشروع لا تخرج عن الاهداف السابق ذكرها بالنسبة لاسلوب التوزيع على

الخريجين .

المساحات والتوزيع :

تم تخصيص مساحة ٣٧٥٠ فدان بشركة مريوط الزراعية ، ١٢٥٠ فدان بشركة شمال التحرير الزراعية . وتوزيع المساحات السابقة على ٥٠٠ خريج بمعدل عشرة افدنه لكل ، وقد سبق التوزيع فترة تدريسية لمدة سنة شهور بالمركز الدولى للتنمية الريفية التابع لوزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الاراضى ، ومراكز التدريسي ومعسكرات العمل المجاوره للاراضى المقرر توزيعها والتابعة للوزارة ايضاً .

وقد تم التوزيع على خريجي الجامعات والمعاهد العليا بمختلف تخصصاتهم من حد يشى التخرج وبالشروط التالية :

- تخصيص ٦٠% من المساحة لخريجي الكليات والمعاهد الزراعية ، ٤٠% لباقي خريجي الكليات والمعاهد .
- الا يزيد عمر الخريج عن ٣٠ سنة .
- الا يكون يحمل بالحكومة او القطاع العام .
- التوزيع قاصر على الخريجين الذكور فقط .
- ان يكون قد ادى الخدمة العسكرية او اعفى منها .
- لم يصدر رصده احكام مخله بالشرف .
- ان يجتاز بنجاح الاختبارات التى تتم اثناء دوره التدريسية .
- كما يفضل ان يكون من اصل ريفى ، ومن نطاق المحافظة ، ولائق صحياً ويفضل الاعزب ثم المتزوج وليس له اولاد ، ثم المتزوج الاقل ولداً .
- وبالنسبة لخريجي الكليات الجامعية غير الزراعية فيفضل البيطريين ثم الاجتماعيين فالهندسين ، فالاطباء ، فالتجاريين - ثم المدرسين .

الارض الزراعية :

الاراضى التى تم توزيعها مستوية بوجه عام ، حيث اجريت عليها عمليات الاستصلاح والاستزراع ، وقد رت القيمة المبدئية للفدان حسب درجة انتاجيته وفق المتوسط بنحو الف جنيه .

ومن حيث نوعية التربة ، فأراضي منطقة مريوط جيبره ، أما أراضي شمال التحرير فهي
طمييه رطوبه جيبره . والرعى فى هذه الاراضى سطحى وبالراحه عدا بعض المساحات الصغيره
التي تحتاج الى رفع بسيط بالماكينات النقالى .

وفى هذه الاراضى ثبت صلاحية زراعة محاصيل الذره الشامية - الذره السكرية - البطيخ
- عباد الشمس - فول الصويا - والظماطم للموسم الصيفى . ومحاصيل القمح - الشعير -
الكتان - والبسله للموسم الشتوى ، هذا بجانب محاصيل الاعلاف والعنب . وحيث أن المشروع
لم يمض عليه موسم زراعى بعد ، فلم يتم تقدير الانتاج ، ولكن بصفه عامه يمكن القول ان مستوى
الانتاجية مقارب لانتاجية اراضى الشركة الواقع فى زمامها الارض الموزعه ، وبأدخال الحافز
الفردى فى الاعتبار فسيكون مستوى الانتاجية اعلى بلاشك .

التسهيلات :

- قدمت الدولة عدة تسهيلات لتشجيع ودفع الخريجين فى السنوات الاولى وتشمل ما يلى :
- منح كل خريج سلفة بواقع ٥٠٠ جنيها لخدمة المحاصيل ، وتسد على مدى الخمس سنوات الاولى للانتفاع .
 - منح كل خريج سلفة اعاشة شهرية لمدة عام بواقع ٤٥ جنيها شهريا .
 - يتسلم كل خريج مسكن مكون من حجرتان وصالة ومنافعها قابل للتوسع والتعليه . مقام
ضمن تجمع على هيئة قري مجتمعه . وقد رت قيمة المسكن بنحو ٨٠٠٠ جنيها على هيئة
قرض طويل الاجل يسدد على ٣٠ عام بفترة سماح ثلاث سنوات بدون فوائد يضاف اليها
قسط ثمن الارض بنفس الشروط .
 - اقيمت اربع جمعيات تعاونية زراعية تضم كل جمعية ١٢٥ منتفع ، وقد تم اعانة دعم
تأسيس بواقع ٥٠٠٠ جنيها لكل جمعية ، وقروض بواقع ١٠٠٠٠ جنيها من جهات
اخرى لتشغيل الجمعية . بالاضافة الى تولى الجمعية العامة للاراضى المستصلحة بضمان
كل جمعية تعاونية لدى بنك التسليف عند الحصول على قروض قصيره الاجل لخدمة
المحاصيل .

- يجرى العمل لتوفير الميكنة ، وخصص لذلك مبلغ ٦٥ ألف جنيه لكل جمعية على شكل قرض من بنك التنمية والائتمان الزراعي بضمان الجمعية العامة للاراضي المستصلحة ، على ان تقوم الجمعية العامة بدفع ٢٠% من القرض في البداية ، وفائدة سنوية ٣% تسدد على خمس سنوات .
- من المقرر توزيع بقرتان لكل خريج في حدود الف جنيه للائتمان ، عن طريق صندوق الشروة الحيوانية ، يدفع الخريج ٢٠% من الثمن ويقسط الباقي على اربع سنوات .

ملاحظات على التجربة :

من واقع الدراسة الميدانية اتضح ان الاراضي التي اختيرت للتوزيع على الخريجين ليست بجودة باقى اراضي الشركة . حيث احتفظت الشركات بالاراضي الاكثر جودة ، لاستغلالها او لبيعها بالمزاد . مما القى عبء اكبر على الخريجين في عمليات اعادة التسيوية والخدمات والمعدات الزراعية .

كما ان هناك قصور في وظائف الجمعيات التعاونية التي اقيمت لخدمة الخريجين من حيث توفير الميكنة ، وتقديم مستلزمات الانتاج ، وعدم وجود جهاز لتسويق حاصلات المنتفعين .

كذلك فلم يتم الانتباه بمد من اقامة ساكن الخريجين ، فما زالوا يقيمون في معسكرات عمال الة راحيل ويحيرها من المباني - ولذلك اثره النفسى عليهم مما قد يدفع البعض منهم الى ترك الارض . ولم يتم توزيع رؤوس الماشية عليهم حتى الان مما عرض انتاجهم من الاعلاف للكساد وانخفاض اسعار بيعه . هذا بالاضافة الى القصور الواضح في مرافق الخدمات بالمنطقة .

وحيث ان مساحة عشرة افدنه تعد قليلة نسبيا من حيث عائد الاستغلال ، فانه يجيب ان تتضمن كذلك أنشطة اخرى رأسية تساعد على زيادة الدخل وحسن استغلال الارض وتوفير السلع الزراعية . ولكن نظرا لافتقار الخريجين الجدد للتمويل اللازم لتلك الشروط فلم يتم اقامة هذه الأنشطة ، مما يستدعي ضرورة توفير هذا التمويل من جهات متعددة (او متخصصة) لتحقيق المستهدف من المشروع ككل .

٢-٦ . لتطوير أسلوب توزيع الاراضى المستصلحة على الخريجين يجب ادخال العوامل التالية
فى الاهبار مستقبلا :

١- بالنسبة لشروط الانتفاع :

١ - لتكون مجتمعات متكاملة تتوافر فيها الخبرات والتخصصات المهنية التى تستخدم
المعمل الزراعى وتحقيق تكافؤ الفرص بين الخريجين فقد يكون من المفيد تخصيص
من ٢٠% - ٣٠% من المساحة المقرر توزيعها على الخريجين - خريجى الكليات
والمعاهد العليا الاخرى اى لا يقتصر الانتفاع على خريجى الزراعة فقط ويتضمن
التخصيص مساحات لكل من الفئات التالية :

طبيب بشرى - طبيب بيطرى - مهندس - محاسب - مدرس - خدمة اجتماعية -
تعاون زراعى وتجارى - حقوقيين - لحاجة المجتمعات الجديدة لهذه الفئات
وضمانا لاستقرارهم بارتباطهم بالتملك فيها .

ب- من الافضل ان يكون الحد الاقصى للسنة ٥٠ سنة بدلا من ٤٥ سنة حتى يمكن
الاستفادة من الخبرات الكبيرة التى تعمل فى مجال الزراعة واستصلاح الاراضى
والذى حال شرط السن من فرصتهم بالانتفاع بالاراضى المخصصة .

٢- قواعد التفضيل بين المتقدمين :

١ - يفضل اولاد من ينتمى لاسرة ريفية اى يكون والديه من مهتمى الفلاحة ومن أبناء
نفس المحافظة التى توزع فيها الاراضى وتحدد ذلك بالبحث الاجتماعى لاسرة
الخريج .

ب- يفضل من الزراعيين من لهم خبرات فى مجال الزراعة بحكم عملهم فى قطاعات
استصلاح الاراضى والزراعة .

ج- يفضل الازواج المتزوج وليس له اولاد ثم المتزوج وله اولاد نظرا لان الاقامة فى
المناطق الجديدة مع بداية انشائها ظالما لا يتوافر فيها السكن اللائق لاسرة
متكاملة وكذا المرافق العامة ووحدات الخدمات خاصة التعليمية منها والصحية

ما جعل بعض الخريجين يقيمون بأسرهم في موطنهم الأصلي ويترددوا على مواقع أراضيهم بما لا يحقق الهدف الهام من هذا المشروع وهو ارساء قواعد المجتمعات الجديدة في الاراضى المستصلحة .

د - يقضى لدى القدرة المالية أى الذى يمتلك منهم هو أو زوجته أو والده به حيازات زراعية في أطار قانون تحديد الملكية الزراعية أو عائلات ذات عائد ليمنحه من استثمار الارض الموزعة عليه من خلال الأنشطة الانتاجية المتعددة والتي يتطلب انشائها سهولة نقدية معينة ويمكن التأكد من ذلك عن طريق البحث الاجتماعى لأسرة الخريج .

٣ - بالنسبة للاراضى التى تخصص للخريجين :

- أ - يجب اختيار الاراضى الخالية من المشاكل الخاصة بالثربة (زلطية - طبقات صخرية - ملحية قلوية - تياب) . حيث أن قدرات أى خرج المالى لا تتحمل أعمال استكمال استصلاح هذه الاراضى أو التغلب على مشاكلها .
- ب - يتعين توافر مصادر الري سواء الرى بالراحة أو آبار ارتوازية يتوافر بهـ المقتنات المائية الملائمة . . على أن تكون محطات الري جديدة أو بحالة جيدة ولم ينتهى عمرها الافتراضى كالمتواجد منها حاليا .
- ج - يجب توافر المساكن اللازمة على الاراضى الموزعة ولتكن من حجرة واحدة وحوض ودورة مياه على أن تكون قابلة للاتساع في قرية سكنية مجمعة يتوافر فيها المدارس والكهرباء ومياه الشرب النقية والوحدات الصحية والاجتماعية والبريد والتليفون والوحدة البيطرية والجمعية التعاونية الزراعيـ والاسهلاكية ووحدات الارشاد الزراعى والشرطة وغيرها من مرافق الخدمات الاساسية .
- د - ضرورة توافر الطرق المرصوفة في اراضى الخريجين لتسهيل قيامهم بالانشطة الانتاجية الزراعية المتعددة وأعمال الميكنة الزراعية والتسويق .

- أ — من الأفضل أن تحدد المساحات التي ستخصص للخريجين في مناطق غير مجاورة للمدن الكبيرة وذلك لأنه لوحظ أن الخريجين الذين تسلموا مساحات بجوار مدينة الإسكندرية غير مقيمين بمواقع أراضيهم بحصة دائما بما يتعارض مع الهدف من تعمير الأراضي المستصلحة وحتى يستفاد من تواجدهم واقامتهم في المناطق النائية لتكوين مجتمعات متطورة تساعد على القضاء على التخلف الموجود بالمناطق النائية .
- ب — يجب أن تكون معدلات توزيع الأراضي على الخريجين متناسبة مع نوعية الأرض الموزعة ودرجات إنتاجيتها أي يفضل عدم تحديد مساحة معينة للخريج لتفاوت حالة الأراضي في مناطق التوزيع المختلفة بل تفاوتها في منطقة توزيع واحدة من حيث حالة التربة ودرجة إنتاجيتها وموقع الوحدة المخصصة للخريج من مصادر الصرف والري والطرق الرئيسية .
- ج — الخريجين حد يش التخرج والذين لم يمارسوا العمل الزراعي يفضل الحاقهم بالعمل في شركات استصلاح الأراضي بعقود شهرية توازي مرتب زملائهم الخريجين في المواقع الأخرى على أن يكون لهم الأفضلية الأولى عند استلام أراضي الموقع الذي سيخصص للخريجين .
- د — من الضروري استمرار الدولة في صرف السلف والتمسيرات والقروض للخريجين بضمان جمعياتهم التعاونية مع تشجيع الممتازين منهم في الإنتاج والمقيمين بمواقع الأراضي بالا تكون السلف والقروض بالنسبة لهم محددة على أن تتابع أنشطتهم عن طريق جهاز فني لمعرفة حسن استغلالهم للقروض الكبيرة .
- هـ — كذلك من الأفضل إجراء دورات تدريبية للخريجين في كيفية إقامة وإدارة مشروعات الأمن الغذائي ذات العائد السريع والمرتفع حتى تعم الفائدة على المجتمع كله بجانب ما تعود على الخريج نفسه من عائد مجزى يشجعه على الاستمرار والاستزادة مستقبلا بما يحقق الهدف من تعمير المناطق المستصلحة بهذه الفئات .

ثالثا : الاراضى المستغلة بواسطة الشركات الزراعية

وهى تلك المساحات المجموعة من الاراضى المستصلحة والتي لم يتم التصرف والتي لم يتم التصرف فيها بالتوزيع حتى عام ١٩٧٦/٧٥ ، وكانت تحت اشراف مؤسسة استغلال وتنمية الاراضى المستصلحة ، وتبلغ جملتها عند تأسيس الشركات نحو ٣٣٤٢٢ الف فدان ، وتشرف على تلك الشركات وزارة استصلاح الاراضى . عدا شركة غرب النوبارية التى تشرف عليها وزارة الزراعة والمخصص لها مساحة ٣٢٤ الف فدان .

وقد خصصت الدولة لكل شركة مساحة من الاراضى مجمعة فى منطقة معينة ، وهى مساحات غير متجانسة فمنها الحدى وتحت الحدى والبور . على أن تقوم كل شركة مستقلة باستغلال الموارد المتاحة لديها من خلال برامج ومشروعات زراعية تناسب موقعها وطبيعة عملها ، هذا بجانب تحسين الاراضى البور والمعطلة والوصول بها الى الحدية الانتاجية .

وتحدد لكل شركة اسلوب عمل من خلال خطة خمسية فى الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ قدر لها مبالغ استثمارية من جانب الدولة ، وكان الهدف من وراء تكوين تلك الشركات تحقيق التالى :-

- ١ - استكمال اعمال الاستصلاح فى الاراضى البور وطرح بعضها للبيع كما فى شركات النهضة ووسط الدلتا ، ووجه قبلى .
- ٢ - علاج وتحسين التربة فى المساحات تحت الحدية .
- ٣ - التوسع فى محاصيل الخضر والفاكهة للاستهلاك المحلى والتصدير .
- ٤ - انتاج واكثار تفاوى المحاصيل بما يغطى الاحتياجات المحلية ويحد من استيرادها .
- ٥ - ربط الانتاج النباتى بمشروعات الانتاج الحيوانى .

٦ - إقامة مجتمعات زراعية صناعية بالاشتراك مع رأس المال العام أو الخاص
والعربي أو الأجنبي .

وقد بدأت هذه الشركات في ممارسة أعمالها عام ١٩٧٧ ، في مساحة
نحو ٣٣٤,٢ الف فدان ، من تلك المساحة نحو ٣٠,٧ % أراضى حديدية ،
نحو ٤٣,٣ % أراضى تحت حديدية ، نحو ٢٦ % أراضى بور ومعتلة ، وقد
خصص لهذه الشركات خلال الخطة الخمسية ١٩٨٠ / ٧٦ نحو ٥٣,٨ مليون جنيه
استثمارات ، كما يتضح من جدول (٨) .

وقد تخلصت الشركات من بعض الأراضى سواءً بالبيع بالمزاد أو بالتملك
لصغار الزراع والخريجين حتى وصلت المساحة لدى الشركات عام ١٩٨٠ الى
نحو ٢١٥,٥ الف فدان . ويوضح جدول (٩) الوضع الحالى لأراضى
الشركات للموسم الشتوى ١٩٨٠ / ٧٩ ، والصيفى ١٩٧٩ ، حيث يتضح أن
الأراضى فوق الحديدية والحديدية تبلغ نسبتها نحو ٢٨,٢ % من جملة أراضى
الشركات ، والأراضى تحت الحديدية نسبتها نحو ٢٣,٨ % ، والأراضى المعتلة
نحو ٢٦ % ، والأراضى قيد الاستصلاح نسبتها نحو ١٢ % ، والأراضى
المستعبده نحو ١٠ % ، ومن ثم فإن الأراضى المستغلة تبلغ نسبتها نحو ٥٢ % ،
والأراضى غير المستغلة نحو ٤٨ % من جملة أراضى الشركات البالغة نحو
٢١٥,٥ الف فدان ، على ذلك فإن الأراضى غير المستغلة تمثل نسبة كبيرة
خاصة اذا كانت مزودة بالمرافق الرئيسية والبنية الأساسية . أما الأراضى التى
بلغت الحديدية الانتاجية أو تجاوزتها فهى لاتتعدى ثلث المساحة الكلية
(نحو ٦٠,٧ الف فدان) ، أما باقى الأراضى فلم تصل للحديدية الانتاجية أو
معتلة ولا زالت فى مرحلة الغمر والفسيل والتحسين او فى حاجة الى بعض
الاستثمارات .

جدول (٨) اراضى الشركات التى تتأثر على الذمة ودرجات انتاجيتها والاستثمارات
المقدرة للخطة ١٩٨٠/٧٦

(بالالف فدان والالف جنيه)

الشركة	المحافظات	الذمة الف فدان	تفصيل انتاجية اراضى الذمة		استثمارات الخطة الف جنيه
			حدى الف فدان	تحت حدى الف فدان	
النهضة الزراعية	اسكندرية / الوادى الجديد	٢٧٧٧	٦٠	١٧٣	٢٣١٨
مربوط الزراعة	اسكندرية / مرسى مطروح	٥١٠	٢٥٦	١٨٢	١١٣٦٦
جنوب التحرير	البحيرة	٧٥٨	٢٥١	٣٧٣	١٨١٣٦
شمال التحرير	البحيرة	٣٤٣	٢٣٢	٦٠	٩٥٣٨
الوجعا القبلى الزراعة	منبنى سوف الى اسوان	٦٠٤	٦٢	١٦٨	٢٨٩٣
وسط الدلتا الزراعة	الدقهلية / كفر الشيخ	٦٢٤	١٠٢	٣٨٩	٤٥٤٤
الشركة المصرية الزراعة العامة	الاسماعلية الشرقية	٢٢٦	٦٢	١٠٦	٥٠٢٢
اجمالى عام	-	٣٣٤٢	١٠٢٥	١٤٥١	٥٣٨١٧
النسبة المئوية	-	%١٠٠	%٤٧	%٤٣٣	%٢٦

« المصدر : بيانات غير منشورة - وزارة استصلاح الاراضى »

وبالنسبة لشركة وسط الدلتا التي كانت تحت التأسيس فقد تم تأجير معظم أراضيها لشركة السكر لتزرع بالبنجر السكري ، وجزء من أراضيها تم تملكه لصغار الزراع والخريجين ، والجزء المتبقى يتبع الآن الشركة المصرية العامة الزراعية ، وقد امتد زمام الشركة المصرية العامة الزراعية بالتالى الى مناطق الاسكندرية ووسط الدلتا ، الا أن هناك مساحة ٣٧,٤ الف فدان بمنطقة الملاك توجهها هذه الشركة لشركة رمسيس .

وبالنسبة للانتاج النباتى فى اراضى الشركات - المزروعة على الذم - فقد كانت أنتاجيتها منخفضة ، حيث ان الانتاج المحقق لم يصل الى نحو ٥٠ % فى المتوسط بالنسبة لكل المحاصيل البستانية . هذا مع العلم بأن الانتاج المستهدف لتلك الاراضى يتناسب مع خصائصها ويقل عن مثيلتها من الاراضى القديمة ، وذلك كما يتضح من جدول (١٠) .

جدول (٩) - الوضع الحالي لاراضى الشركات ودرجة انتاجيتها تبعاً لموسم ١٩٨٠/٧٩

الشركة	المساحه الكليه فدان	حدى فدان	تحت حدى فدان	معطل فدان	استصلاح فدان	مستبعدات فدان
النهضة الزراعية	٢٨١١٢	١٩٢٣	٣٣٤٩	-	١٩٠٥٤	٣٧٨٦
مربوط الزراعية	٤٠٣٨٥	١٦٨٣٩	١٠٢٥٣	٢٥٧٣	٦٦٨٤	٤٠٣٦
جنوب التحرير	٥٤٦٢٧	١٨٨٢٩	١٩٤١٩	١١٧٣٧	-	٤٦٤٢
شمال التحرير	٣٨٤٤٧	١٧٥٦٨	٧١٩٣	٨٧٠٣	-	٤٩٨٣
الوجه القبلى الزراعية	٤٢٥٦٧	٢٧٤٣	١١٠١٠	٢٧١٦٨	-	١٦٤٦
المصره الزراعية العامه	١١٤١٩	٢٨٤٣	-	٦٥٦٣	-	٢٠٢٢
الجملة	٢١٥٥٥٧	٦٠٧٣٦	٥١٢٢٤	٥٦٧٤٤	٢٥٧٣٨	٢١١١٥
النسبه المئويه	%١٠٠	%٢٨,٢	%٢٣,٨	%٢٦	%١٢	%١٠

المصدر:

جمعت واحتسبت من الموازنات التخطيطيه للشركات وتقارير السنويه - وزاره استصلاح الأراضى .

جدول (١٠) - متوسط انتاج الفدان المستهدف والمحقق للدورتين بأراضي الشركات لموسم ١٩٨٠/٧٩

الدورة الصيفية	متوسط انتاج الفدان		الدوره الشتوية	متوسط انتاج الفدان	
	مستهدف	محقق		مستهدف	محقق
أذرمشامى (طن)	٥٩	٥٦	قمح (اردب)	٥٢	٣٣
فول سودانى (اردب)	٥٦	٢٥	شعير (اردب)	٤٦	١٨
طماطم (طن)	٥	٢٥	فول بلدى (اردب)	٣٨	٢٩
بطاطس (طن)	٥	٢٥	بسله (طن)	١٥	٥٨
فول صويا (كيلو)	٢٤٥	٣٥	عدس (اردب)	٢	٥٥
عباد شمس (كيلو)	٣٠٠	٤٧	بصل (طن)	٤٦	٢٠٥
خيار (كيلو)	٦٦٧	٧٣	بطاطس (طن)	٦	٣١
البساتين:					
			موالح (طن)	٢١	١٥
			عنب (طن)	١٣	١٠

المصدر:

تقارير المتابعة الميدانية لانتاج اراضي الشركات الزراعيه للموسم الزراعى ١٩٨٠/٧٩

١/٣ - الناحية الاجتماعية لاسلوب تخصيص اراضي للشركات الزراعية :

يعد من ضمن الاهداف الاساسية لسياسة استصلاح الاراضى هو تكوين مجتمعات جديدة ، تتص جانب من الزيادة السكانية داخل الوادى ، واقامه تجمعات سكانية زراعية تستخدم اساليب متطورة فى الزراعة .

ولا يعد اسلوب تخصيص اراضى للشركات الزراعية قد ساهم فى تحقيق هذا الهدف . حيث ان مقار معظم الشركات اما فى القاهرة او فى المدن الكبرى او مجاوره لها . مما أدى بالموظفين والعمال الى الاقامه فى هذه المدن ، مع تردد هم يوميا على مناطق عملهم بالاراضى المتصلحه بالمواصلات العامه ، بل ان بعض الشركات تخصص لموظفيها وعيالها وسيلة مواصلات خاصه لنقلهم الى مقار اعمالهم .

وذلك أدى الى عدم اهتمام الشركات بأقامه مرافق الخدمات كالمدراس والمستشفيات ، وخلافه ، بل واهمال الموجود منها لعدم التردد عليه ، ومن الملاحظ ان الحياه تتوقف تماما فى تلك المناطق بعد انتهاء مواعيد العمل اليومية ويمتد ذلك بالضرورة الى الجانب الاقتصادى وهو المتعلق بالانتاج النباتى عامه والانتاج الحيوانى خاصه .

الا أن شركه جنوب التحرير الزراعية تعد نموذجا طيبا للاهتمام بالجانب الاجتماعى ، حيث يشكل العاملون فيها مجتمعا متكاملًا فى المدينه المقامه (مدينه بدر) ، وقد يرجع ذلك الى انها مقامه على مشروع يديره التحرير الذى يبلغ عمره اكثر من ربع قرن مما ساهم فى ارساء دعائم تكوين هذا المجتمع .

٢/٣ - المشاكل التى واجهت هذا الاسلوب :

واجهت اسلوب تخصيص اراضى للشركات الزراعية لزراعتها على الذمه عديد من المشاكل ، مما اعاقها عن تحقيق المستهدف من سياسه استصلاح الاراضى سواء فى جانبه الاقتصادى أو الاجتماعى ، ويرجع ذلك الى عدد من العوامل نذكرها فيما يلى :

١ - عدم كفاية الاستثمارات المقررة لكل شركة لمواجهة انشطتها المختلفه بالقدر الذى يعظم

- الانتاج من الموارد المتاحة فأصبحت كل شركة عاجزة عن تحقيق الاهداف المطلوبة منها بالكامل في ظل ظروف التخفيضات المستمرة للاستثمارات المقترحة لكل شركة .
- ٢ - معظم الشركات ورثت كثيرا من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون تحقيق اهدافها وأهمها على الاطلاق حالة الري والصرف بأراضيها حيث عانت الشركات وما زالت تعاني من حالة محطات الري والصرف وقد منها وكثرة اعطالها وعدم التعاون من العاملين بهذه المحطات والتابعين لوزارة الري ومصحة الميكانيكا وعدم قدرة الشركات السيطرة عليهم مما أدى الى تدهور انتاج بعض الاراضي (شركة وجه قبلى الزراعية وشركات شمال التحرير ومربوط والنهضة) .
- ٣ - المساحات المخصصة للشركات كبيرة بالاضافة الى تنوع الانشطة المخصصة لها مما يفوق الطاقة المثلى للادارة المزرعية السليمة لذا يصعب على الادارة الكلفة لكل شركة استيعاب هذه الانشطة جميعا وتحقيق اهداف كل نشاط منها .
- ٤ - تحميل الشركات الزراعية سنريا باعداد كبيرة من العاملين الزائدين عن حاجتها والغير متخصصين التزاما من الدولة بتعيين الخريجين والمسرحين من الجيش والمصابين فى الحرب وغيرهم مما اصبح يشكل عبئا على الشركة بتحميلها تكاليف انتاج زائدة مما يؤدي الى تحقيق خسائر سنوية .
- ٥ - لم تكن هناك سياسة تدريبية للعاملين بالشركات على انواع النشاط المختلفة والمتخصصة فلم تخلق كوادر فنية من داخل العاملين تختص بكل نشاط بالشركة .
- ٦ - انخفاض مستوى الادارة في بعض الشركات ، وخاصة على مستوى المزرعة . حيث لم تكن هناك سياسة محددة للعماله او الاستغلال الزراعى ، ولم يحدد هدف لكل مزرعة يمكن متابعته وتقييمه من المستويات الاعلى ، فظهر القصور على مستوى المزارع ولم تستطيع مستويات الادارة الاعلى في الشركات اتخاذ الاجراءات اللازمة لغياب الاهداف المحدده مما انعكس اثره على الانتاج .
- هذا وبالإضافة الى التغيير في سياسة الشركة من فترة لاخرى بتغيير قياداتها ولهذا ايضا اثره على الانتاج .

٣/٣ - وبالنسبة لمستقبل اسلوب تخصيص مساحات لشركات زراعية تزرع على الذمه :

فمن الضروري استمرار هذا الاسلوب ، لما له من مقدرة وامكانيه على اقامه مجمعات زراعية صناعيه ، ويجب ان تعالج مشاكل التمويل والاداره ، وقد يكون ذلك عن طريق تحويلها الى شركات مساهمة ومشاركة (خاص ، وعام ، محلى واجنبي) ، تشارك فيها الدولة بنصيب يمثل قيمة الارض او قيمتها الاجارية ، مع الاستفادة من الاداره الكفء الفعاله من خارج الشركات ولو لفترة معينه ، لضمان التمويل الكافي لخلق المجمعات الزراعيه الصناعيه التي تهدف الى تعظيم الانتاج من هذه المساحات .

كذلك يمكن ان تتخلص الشركات الزراعيه اولا من جزء كبير من مساحاتها سواء بالتوزيع بأى من اساليب التصرف السابق ذكرها (مساحات المحاصيل التقليديه) وخاصة على العاملين بها مع تخصيص جزء من المساحات التي تشغل بالاعلاف فينشأ عليها شركات متخصصة في الانتاج الحيوانى (مشتركة او مساهمه) تخضع لنظم الدوله الحاليه في الانفتاح الاقتصادى بحيث يمكن للشركه ان تعدد نشاطها في الانتاج الحيوانى على هذه المساحات (تربية مواشى - انتاج ألبان - مجزر آلى - مصنع تعبئة لحوم) ويعمل بهذه الانشطة متخصصين في هذا المجال .

اما بالنسبة لمساحات البساتين المجمعة حاليا فينشأ عليها شركات استثماريه مساهمة أو مشتركة متخصصة ويشترط ان يكون اسلوب استغلالها مبنيا على اساس انشاء الصناعات الزراعيه اللازمه لرفع قيمة منتجاتها او تحويل الغير صالح منها الى منتجات مصنعه ، وتصدير جانب من إنتاجها .

أما الاراضى البور والتي لم تستصلح او التي تدهورت وتحتاج الى اعاده استصلاح تقوم الدوله باستكمال استصلاحها واستزراعها لفترة محدوده لاتتعدى سنتان وتسلم اما الى شركات او لافراد على ان يقوم بذلك الشركات الحاليه بعد تغيير مسارها الى شركات عقارية متخصصة فى الاستصلاح والبيع تمول من حصيلة التصرف فى الاراضى التي كانت فى حوزتها مع تحديد مساحات

جديدة مستقبلا لها لاستصلاحها بعد استكمال المعدات والالات اللازمة لمثل هذه الاهداف.

ويقتضى الامر من كل شركة ان تحدد نوعية العمالة الموجودة بها وتوزع على كل شركة مزيج تحويلها حسب اختصاص كل عمالة مع سرعة اجراء دورات تربية مكثفة لرفع كفاءة هذه العمالة ليتمكن الاستفادة بها مستقبلا ويقترح اعطاء الفرصة لبعض العاملين الحاليين في تلقي تدريب تحويلي لمن يرغب منهم التخصص في عمل معين (بساتين - انتاج حيواني) .

رابعا : أسلوب التصرف في الاراضى المستصلحة عن طريق البيع بالمزاد :

من الاساليب المتبعة للتصرف في بعض المساحات من الاراضى المستصلحة الاشهار عن بيع بعض المساحات بالمزاد العلنى ، وذلك في الاراضى المتناثرة والمتداخلة مع اراضى موزعة في المناطق المستصلحة . والمستهدف من هذا الاسلوب هو تخفيف العبء عن الدولة في توفير جهاز فنى متكامل يلزم لاستغلال هذه المساحات زراعيًا لصعوبة الاشراف لكونها مساحات غير مجمعة متناثرة وصغيره المساحة وذات انماط انتاجيه متباينه .
كذلك تحقيق عائد كبير وسريع للدولة يحقق السيولة النقدية اللازمة لتمويل عمليه الاستصلاح للاراضى الجديده .

وقد تضمن القرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات الوزارية الصادره بشأن قواعد البيع بالمزاد العلنى في الاراضى المستصلحة ، ما يلى :-

- يقدر ثمن اسمى للاراضى المطروحه للبيع بالمزاد العلنى بمعرفة لجنة محايد ، وهى اللجنة العليا لتثمين اراضى الدولة يبدأ به المزاد ، ويعلن عن المزاد في جريدتين رسميتين .

- ويتقدم المشترين للتزايد ومن يرسى عليه اعلى سعر يلتزم بدفع ٢٥% من الثمن مقدما ويقسط الباقي على خمس اقساط سنويه متساوية بفائدة ٣% .

- لاتتعدى المساحة المباعه بالمزاد العلنى مضافه الى الملكيه الخاصه للمشتري النصاب القانونى للملكيه فى اطار قانون الاصلاح الزراعى لتحديد الملكيه والقوانين الاخرى

المنظمة للملكية والخاصه بالاراضى الصحراوية .

وتبلغ جملة المساحة التى بيعت بالمزاد العلنى حتى عام ١٩٨٠ نحو ٣٤٥٢٨ فدان موزعه على المناطق المختلفه ، كما يتضح من جدول (١١) ، منها نحو ٢٧٢٧٦ فدان قبل عام ١٩٧٨ والباقى بعد ذلك . وقد تزايد سعر بيع الفدان فى جميع المناطق ، حيث بلغ سعر بيع الفدان فى بعض المناطق ثلاث اضعاف الثمن المقدر له ، كما فى اراضى امتداد مريوط يليها شمال الدلتا ، حيث بلغ سعر الفدان ٧٠٠٠ جنيها فى منطقة النهضة ، وقد وصل سعر الفدان الى رقم قياسى وهو ١٢٠٠٠ جنيها فى شمال التحرير .

هذا ، بينما كان اقل سعر للفدان فى اراضى مصر الوسطى حيث بلغ نحو ٣٠٠ جنيها ، يليها اراضى وسط الدلتا حيث بلغ السعر نحو ٨٠٠ جنيها مع العلم ان المساحات المباعه مساحات صغيره لاتتعدى اكبر قطعه فيها ٢٠ فدان .

جدول (١١) المساحات المباعة بالمزاد العلني والسعر الاساسي وسعر البيع لها
حسب المناطق المختلفة حتى عام ١٩٨٠

القطاع	البيان	قبل عام ٧٨*	عام ١٩٧٨	عام ١٩٧٩	عام ١٩٨٠	الجملة
المساحة ف		٦٤٦	١٠٩٩	١٠٣٣	٧٢٦	٣٥٠٤
صان	سعر أساسي ج	-	٤٣٨٨٤٢	١٢٨٨٦٩٠	٢٩٩٤٧٢	٢٠٢٧٠٠٤
الحجر	سعر البيع ج	٢٦٤٥٦١	٤٧٤٠٩٥	٢٧١٣٣٩٠	٨٠٩٣١٠	٤٢٦١٣٥٦
المساحة ف		٩٤٧٦	٦٦٠	٦٤٦	-	١٠٧٨٢
وسط	سعر أساسي ج	-	٢٤٣٢٧٢	٣٤٤٣١٨	-	٥٨٧٥٩٠
الدلتا	سعر البيع ج	٣٢٤٥٧٧١	٣٩٤٩٤٥	٧٣٦٥٨٠	-	٤٣٧٧٢٩٦
المساحة ف		١٣٩٠٠	٧٨٤	-	-	١٤٦٨٤
شمال	سعر أساسي ج	-	١٢٤٥٢٦٦	-	-	١٢٤٥٢٦٦
الدلتا	سعر البيع ج	٩٤٠٩٨٣٥	١٤٨٦٨٢٨	-	-	١٠٨٩٦٦٦٣
المساحة ف		-	-	٩٤٦	٥٤٩	١٤٩٥
امتداد	سعر أساسي ج	-	-	١٣٧٣٣٢٣	٧١٥٠١١	١٣٧٣٣٢٣
مربوط	سعر البيع ج	-	-	٢٢١٦٩٥٠	١٥٠٠٢٥٠	٣٧١٧٢٠٠
المساحة ف		١٠٨٥	-	-	-	-
القطا	سعر أساسي ج	-	-	-	-	-
	سعر البيع ج	١٢٤٨٤٩٤	-	-	-	-
المساحة ف		٢١٦٩	٨٠٩	-	-	٢٩٧٨
مصر	سعر أساسي ج	-	١٧٨٢٢٣	-	-	١٧٨٢٢٣
الوسطى	سعر البيع ج	٦٣٣٨٠٠	٢٣٨٠٦٦	-	-	٨٧١٨٦٦
المساحة ف		٢٧٢٧٦	٣٣٥٢	٢٦٢٥	١٢٧٥	٣٤٥٢٨
اجمالي	سعر اساسي ج	-	٢١٠٦١٥٣	٣٠٠٦٣٣١	١٠١٤٤٨٣	٦١٢٦٩٦٧
عام	سعر البيع ج	١٤٨٠٢٤٦١	٣٥٩٣٩٣٤	٥٦٦٦٩٢٠	٢٣٠٩٥٦٠	٢٥٣٧٢٨٧٥

المصدر: بيانات غير منشورة من صندوق اراضي الاستصلاح .

* المساحات التي تم التصرف فيها بالبيع قبل عام ١٩٧٨ كانت بمعرفة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية وغير ذلك تم بمعرفة صندوق اراضي الاستصلاح .

١/٤ - النواحي الانتاجية :

حيث ان المساحات المباعه بالمزاد العلنى متناثره ومتداخله مع اراضى موزعه سواه على المنتفعين او الخريجين فان معظم هذه المساحات تماثل ظروفها من حيث تصنيف التربه ودرجات الانتاجيه . وبالنسبه للمشتريين الذين انضموا داخل الجمعيات التعاونيه الزراعيه للاراضى المستصلحه فقد التزموا بالدوره الزراعيه المتبعه فى كل منطقه ومع توافر رؤوس الاموال لديهم فقد افاق انتاج اراضيهم اراضى المنتفعين المجاوره ، ولكن لاتوجد بيانات رسميه خاصه بتلك الاراضى حيث تقع خارج اختصاص الهيئات الحكوميه .

ومن ناحيه اخرى فان بعض مشتري الاراضى المباعه بالمزاد يهدف الى استغلال آخر عدا الاستغلال الزراعى ، فقد يستخدمها كمان او يعيد بيعها او يحتفظ بها بدون استغلال كتوع من الادخار على أمل الزيادة المتوقعه فى اسعار الارض الزراعيه وخاصه فى الاراضى المجاوره للتوسع العمرانى او الواقعه على طرق رئيسيه .

اما بالنسبه للمشاكل التى تجابه هذا النمط من الاستغلال ، فهى ذات المشاكل التى تجابه الانماط الاخرى ، مثل حالتى الرى والصرف ، وعدم توفر مقومات الاقامه فى بعض تلك المناطق لغياب البنيه الاساسيه كالكهرباء ومياه الشرب .

٢/٤ - تطوير نمط الاستغلال لاسلوب البيع بالمزاد :-

يهدف هذا الاسلوب من التصرف فى الاراضى المستصلحه الى الحصول على عائد نقدى كبير وسريع من بيع هذه الاراضى مما يوفر للدوله السيوله النقدية اللازمه لاستثمارها فى مشروعات استصلاح اراضى جديده ، ولهذا ما يبرره . الا انه سوف يحرم جانب من المزارعين الحقيقيين الذين يرغبون فى الحصول على نصيب من هذه الاراضى ويعوقهم ضعف قدرتهم على التنافس مع من لا يمتهن الزراعة وله القدره المالىه على شراء اراضى الدوله بأثمان مرتفعه بغرض المضاربه بها مستقبلا مثل طبقه التجار والفنانين والاطباء والمحامين وغيرهم .

وان كان هذا الاسلوب من التصرف في اراضي الدولة له مؤيدون يدعمون اتجاهه ويجرونه الا انه لابد من وضع ضوابط على شروط البيع بهذا الاسلوب بما يعطى الفرصة لمن يرغب في ممارسة الزراعة بأنشطتها المتعددة للحصول على نصيب من هذه الاراضي ومن هذه الضوابط :

يتطلب الامر ان تتضمن شروط البيع توافر الخبرة الزراعيه بجانب المقدرة العاليه للانفاق على الزراعه ، مع قصر البيع بالمزاد العلني على المساحات المتناثره التي من غير المستطاع تكوين مجتمعات جديده من صغار المزارعين بها . كذلك فأنه من الممكن اختيار مساحات تخصص للبيع بالمزاد ذات مواقع خاصه يمكن استغلالها في اقامه المباني والمنشآت الصناعيه الزراعيه وغيرها ضمن المساحات المستصلحه المخصصه لاقامه المجتمعات الجديده .

والمساحات المنزرعه بساتين غير مجتمعه (اقل من ٢٠ فدان) يمكن تخصيصها للبيع بالمزاد ، بالاضافه الى الاراضي التي تحتاج الى انفاق كبير لاستزراعها .

ولضمان التأكد من جديده الاستغلال الزراعي في تلك الاراضي ومايتعلق به من انشطه انتاجيه متعدد ه فيجب الزام المشترين بالانضمام الى الجمعيات التعاونيه للاراضي المستصلحه . ولضمان الاستغلال الزراعي لهذه الاراضي فيجب ان ينص في عقد البيع على الصلاحيه التامه للدوله في سحب تلك الاراضي وفسخ العقد مع المشتري بالمزاد بمجرد ثبوت عدم ممارسه المشتري لاي نشاط زراعي حقيقي على الارض المشتره .

خامسا : مقارنة نسبي استغلال الاراضي المستصلحه بواسطة الافراد والشركات الزراعيه :

لمقارنه النمطين ستتخذ تجربه التوزيع على الخريجين للمقارنه ، وفي هذا الصدد سيتم تناول جانبان فقط ، وهما الجانب المتعلق بدرجة انتاجيه الارض - اى بتحسين خواص التربه ، والجانب الثاني وهو المتعلق بانتاجيه المحاصيل .

فبالنسبه للجانب الاول وهو المتعلق بتحسين خواص التربه ، فقد اوضحت المقارنه ان اسلوب الاستغلال بواسطة تملك الخريجين ادى للوصول بالارض الى الحديده الانتاجيه ، حيث

ازدادت الاراضى الحديه وتحت الحديه وانخفضت مساحه الاراضى البور .

وبى حالة الشركات الزراعيه فرغم الاستثمارات المنوحه لها من الدوله ، ورغم تخلصها من مساحات كبيره من الاراضى البور والمعطله عن طريق البيع بالمزاد او التوزيع على المنتفعين بفئاتهم المختلفه الا ان هناك تد هور بى جانب من تلك الاراضى حيث تزايدت مساحات البور والاراضى غير المستغله وتناقصت مساحه الاراضى الحديه وتحت الحديه ، كما يتضح من جدول (١٢) .

وبالنسبه للجانب الثانى وهو المتعلق بـانتاجيه الفدان من بعض المحاصيل الرئيسيه ، يتضح ان الاستغلال الخاص - نمط تمليك الخريجين - حقق نتائج انتاجيه اعلى بكثير قد تصل الى اكثر من ضعف انتاجيه الفدان المستغل بواسطه الشركات الزراعيه . هذا مع العلم بأن تكاليف الانتاج تعد ايضا اقل بى حاله الاستغلال الخاص .

فبينما كان متوسط انتاجيه الفدان المستغل بواسطه الخريجين نحو ١٠ أردب ٦٤ اردب ، ٤ طن ٦٤ أردب ، ٦ أردب ، ٥ أردب ، ٢٥ طن لمحاصيل الفول السودانى والذره الشاميه والطماطم والقمح والشعير والفول والموايح على الترتيب ، نجد ان انتاجيته لنفس المحاصيل فى اراضى الشركات تصل لنحو ٢٥ أردب ، ٤ أردب ، ٢٥ طن ، ٣٥ أردب ، ١٨ أردب ، ٩ ر ٢ أردب ، ٥ ر ١ طن لكل على الترتيب . كما يتضح من جدول (١٣) .

وبى ذات الوقت فأن تكاليف انتاج الفدان المستغل بواسطه الخريجين يقل بمقدار النصف تقريبا عن تكاليف الفدان المستغل بواسطه الشركات الزراعيه ، وقد يرجع ذلك للكفاءه الاداريه للخريجين مع عدم تحميل الانتاج بتكاليف عماله زائده للاضروره لها كما هو الوضع . فى الشركات الزراعيه .

جدول (١٢) • مقارنة تطور درجات الانتاجية للأراضي الموزعة على الخريجين والمداره بواسطة الشركات عام ١٩٨٠

أراضي الشركات الزراعية		أراضي الخريجين		درجات الانتاجية
عند الدراسة	وقت الاستلام	عند الدراسة	وقت الاستلام	
٢٨٨ %	٣٠ %	٣٤	٢٢ %	حدية تحت حدية بور
٢٣٨ %	٤٣ %	٤٨ %	٢٩ %	
٤٨ % *	٢٦ %	١٢ %	٤٧ %	

المصدر : بيانات مستخلصة من دراسة وتقييم مشروع توزيع الأراضي على الخريجين • ومن التقارير السنوية الختامية للشركات الزراعية •

* الأراضي البور تشتمل على الاراضي المعرلة والمستعمدة وتحت الاستصلاح •

جدول (١٣) - متوسط انتاج وتكاليف الفدان لبعض المحاصيل في أراضي الخريجين والشركات الزراعية بأسعار ١٩٧٩.

الحصول	أراضي الخريجين		أراضي الشركات الزراعية	
	متوسط انتاج الفدان	متوسط تكاليف الفدان	متوسط انتاج الفدان	متوسط تكاليف الفدان
فول سوداني	١٠ أردب	٤٠ جنيهه	٢٥ أردب	٧٣٥
ذرة شامية	٦ أردب	٣٦	٤ أردب	٧٢٥
حطاطم	٤ طن	١١٠	٢٥ طن	١٣٨٥
عفج	٦ أردب	٣٠	٣٥ أردب	٥١٥
شعير	٦ أردب	٢٥	١٧ أردب	٤١
فول بلدي	٥ أردب	٣٥	٢٩ أردب	٦٧٥
موالح	٢٥ طن	١٢٠	١٥ طن	١٧٥٥

المصدر: تقارير المتابعة لأراضي الخريجين، تقارير المتابعة لأراضي الشركات بوزارة استصلاح الأراضي.

سادسا : اتجاهات الدولة المستقبلية للتصرف في الأراضي المستصلحة :

كما هو واضح فان اتجاه الدولة العام هو ربط عملية استصلاح الاراضى بالاسكان واقامة مدن جديدة ، وذلك للأسباب الاقتصادية والسكانية المعروفة . وقد تأكد هذا الاتجاه بانشاء وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى والتي من أهدافها الأساسية استصلاح الأراضى الجديدة وتعميرها بانشاء مدن متكاملة عليها .

وقد أجريت عدد من الدراسات لوضع الخطوط الأساسية لاستصلاح الأراضى الجديدة والتصرف فى الأراضى المستصلحة والتي تدار حاليا على الذمة بواسطة الشركات الزراعية القائمة حاليا . وقد يكون الدافع وراء هذا الاتجاه ما يلى :

- أ - الحد من الانفاق المتزايد على تلك الأراضى والتي لا تتناسب مع ما تحققه من انتاجية .
- ب - تحسين ورفع انتاجية تلك الأراضى والمترتب على ادخال الحافز الفردى نتيجة التملك .
- ج - توفير قدر من السيولة النقدية يمكن من الانفاق على مشاريع استصلاح جديدة .
- د - تخفيف العبء على الجهاز الادارى الموجود ، واتاحة الفرصة لعناصر ادارية كفئة جديدة للدخول فى هذا المجال .

وتد ارتبطت خطة الاستصلاح بتلك الشركات - بعد أن يتم تحويلها الى شركات عقارية - بخطة التصرف فى الأراضى المستصلحة خلال الخطة الخمسية (٨٠/٨١ - ٨٤/٨٥) وقد حددت المساحة المستهدفة استصلاحها بنحو ٧٢ ألف فدان - موزعة على الشركات وسنوات الخطة كما يتضح من جدول (١٤) .

ومن الملاحظ أن مساحة ٧٢ ألف فدان المستهدفة استصلاحها بواسطة الشركات الزراعية بعد تحويلها الى شركات عقارية - للاستصلاح والبيع - قد تكون فوق قدرة هذه الشركات اذا ما أدخلت الامكانيات الفعلية لتلك الشركات فى الاعتبار ، حيث أن تلك الشركات متخصصة حايا فى أعمال الاستزراع فقط ، وان تحويلها الى شركات عقارية تحقق هدفها يحتاج الى مدى زمنى نحو عامين ، لذا فقد يكون من الأفضل أن تكون أولوية نشاط هذه الشركات خلال العامين الأولين منصبه على استصلاح واستزراع مساحات البور المتخلل زمام استزراعها

والذى تزيد نسبته عن ٥٠٪ من جملة زمام كل شركة حاليا .

والى جانب خطة الدولة السابقة والتي ستولاها الشركات العقارية ، فانه من المقدر أن تقوم شركة العقاولون العرب والقوات المسلحة باستصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان . هذا ويرى البعض ترك المشاريع الصغيرة فى الاستصلاح والتي تقدر مساحتها بأقل من ٥٠٠٠ فدان للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية للقيام بهذا النشاط وما يرتبط به . وتقدر المساحات المتوقع أن يقوم القطاع الخاص باستصلاحها بنحو ٢٥ ألف فدان سنويا .

ومن ثم فان جملة المساحات المتوقع استصلاحها خلال الخطة يقدر بنحو ٥٠٠ ألف فدان سواء من جانب الشركات أو العقاولون العرب والقوات المسلحة أو القطاع الخاص .

خطة الدولة للتصرف فى الاراضى المستصلحة :

يتضح مما سبق ، اتجاه الدولة نحو التصرف فى الاراضى التى تدار بواسطة الشركات الزراعية خلال فترة الخطة (١٩٨٠/٨١ - ١٩٨٥/٨٤) ، ومن المخطط أن يتم ذلك على النحو التالى :

١ - مساحات تخصص لصغار المزارعين ، وتبلغ تلك المساحات نحو ٣٥٧٣١ فدان ، خصص منها نحو ١٠٩٠٠ فدان لعام ٨٠/٨١ بمناطق النهضة وكوم أمبو والتحدى وامتداد مريوط . ونحو ٢٤٨٣١ فدان لعام ٨١/٨٢ بمناطق كوم أمبو والتحدى وصان الحجر .

٢ - مساحات تخصص للخريجين ، حيث خصصت مساحة ٤٠٠ فدان بمنطقة التحدى لعام ٨١/٨٢ للخريجين القدامى . ونحو ٥٠٠٠ فدان بشركتى شمال التحرير ومريوط الزراعية لشباب الخريجين من جميع التخصصات ، على أساس تخصيص ٦٠٪ من المساحة لخريجى الزراعة ، ٤٠٪ لباقى التخصصات ، ومعدل ١٠ أفدنة للخريج . وذلك بعد تدريسهم فى دورة نظرية عملية لمدة ستة شهور بالمركز الدولى للتنمية الريفية بمريوط .

٣ - مساحات تخصص للعاملين الزائدين عن حاجة العمل بالشركات أو من يرغب من العاملين بالانتفاع ، وتبلغ نحو ٢٧٥٥٧ فدان خلال سنوات الخطة على مستوى جميع الشركات

جدول (١٤) - البرنامج المقترح للاستصلاح بمعرفه الشركات العقارية

المنطقة	الاجمالي	١٩٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	السنوات	الشركة
غرب النويرية	٤٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠		الشركة المصرية الزراعية
٦٦	١٤٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠		٦٦ شمال التحرير
الروسيتمركزا الحمام	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠		٦٦ مريوط الزراعية
الحزام الاخنسر	٦٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠		٦٦ جنوب التحرير
على ترعة النصر	٧٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠		٦٦ النهضة الزراعية
مبنى سويف والديور	٣١٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠٠		٦٦ وجه قبلى الزراعية
	٧٢٠٠٠	١٤٠٠٠	١٥٥٠٠	١٦٥٠٠	١٤٠٠٠	١٢٠٠٠		الاجمالي

المصدر: وزارة التعمير والدولة لاستصلاح الأراضى - بيانات غير منشورة .

جدول (١٥) - خطة الدولة للتصرف في أراضي الشركات خلال الخطة (١٩٨٠ / ١١ / ٧٤ - ١٩٨١ / ٥ / ٧٤) .

(بالقطن)

التخصيص	السنوات	١٩٨٠ / ١١ / ٧٤	١٩٧٢ / ٢٧	١٩٧٣ / ٣٧	١٩٧٤ / ٤٧	١٩٧٥ / ٥٧	الإجمالي	% الإجمالي
مخصصة لصغار الزراع		١٠٩٠٠	١٣٧٤٢	-	-	-	٣٥٧٤٣	١٤ر٤
مخصصة للماملين الزاقد بين بالشركات		٧٦٢٩	٥٦٧٥	٦٢٢٦	٣١٧٥	٢٠٠٠	٢٧٥٥٧	١١ر١
مخصصة للخريجين		-	٤٠٠٠	٥٠٠٠	-	-	٩٠٠٠	٣ر٦
مخصصة للبيع بالمزاد العلني		٣٠٧٥٤	٣٢٨٢٨	٣١٦٤٣	٨٥٣١٨	٠٠٠٠٧	١٦٧٧٦١	٥٥ر٦
مخصصة لشركات استثمارية		١٤٠٠٠	-	-	-	-	١٤٠٠٠	٥ر٧
مخصصة لشركات القطاع الخاص والجمعيات التعاونية *		-	-	-	-	-	٢٣٧٢٦	٩ر٦
الإجمالي		٦٣٥٨٦	٧٥٢٨٦	٣٣١٦٣	١٨٠٧٨	٠٠٠٠١	١٧٨١٣٣	١٠٠

المصدر : وزارة التعمير والدولة لاستصلاح الأراضي .

كما يتضح من جدول (١٥) .

٤- مساحات مخصصة للبيع بالمزاد العلني ، وتبلغ نحو ١٣٧٧٦٧ فدان من أراضي جميع الشركات وموزعة على سنوات الخطة ، كما يتضح من جدول (١٥) .

٥- مساحات تخصص لشركات استثمارية حدد لها ١٤ ألف فدان عام ١٩٨١/٨٠ من زمام شركتي شمال التحرير وجنوب التحرير الزراعية .

٦- خصص مساحة ٢٣٧٢٦ فدان للتصرف فيها ، من المساحات المجمعة بساتين لشركات القطاع الخاص والجمعيات التعاونية والمشروعات الاستثمارية .

وما سبق يتضح أن جملة المساحة المقترح التصرف فيها خلال الخطة تبلغ ٢٤٧٧٨١ فدان - كما يتضح من جدول (١٥) - منها نحو ١٤ر٤% تخصص لصغار الزراع ، ونحو ١١ر١% للعاملين الزائمين بالشركات ، ٣ر٦% تخصص للخريجين ٥٥ر٦% تخصص للبيع بالمزاد العلني ، ونحو ٥ر٧% للشركات الاستثمارية ، كذلك نحو ٩ر٦% لشركات القطاع الخاص والجمعيات التعاونية .

وما سبق يتضح أن الجانب الأكبر من أراضي الشركات - ٥٥ر٦% - مخصصة للبيع بالمزاد وهذه المساحة تعد كبيرة بالمقارنة بباقي المساحات الخاصة لأوجه التصرف الأخرى . وقد كان الاجدى التوسع في المساحات المخصصة للخريجين يليهم العاملين الزائمين بالشركات يلي ذلك صغار الزراع . وكان الفرق الوحيد بين هذا التخصيص والبيع بالمزاد هو تقسيط ثمن الأرض والحصول على الثمن مباشرة . وانا أدخلت باقى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الاعتبار ، فانه مما لاشك فيه أن التخصيص السابق (الخريجين والعاملين الزائمين ، وصغار الزراع) سيعطى الأولوية والأفضلية عن مجرد الحصول على ثمن الأرض مباشرة .